

الأخطار اليومية

العنف المسلح غير المرتبط بالنزاع

في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، بلغ متوسط الناس الذين قتلوا نتيجة للعنف كل عام ٥٢٦,٠٠٠ شخصا، غير أن ١٠٪ منهم فقط كانوا وفيات لنزاعات مباشرة. غير أن الاهتمام الدولي ركز عادة على الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية، بالرغم من أن البحوث الأكاديمية تظهر أن الحروب بين الدول ومنذ عام ٢٠٠٥ كانت مسؤولة فقط عن جزء صغير من كافة النزاعات المسلحة. وبدأ تداول مصطلح ما بعد الحرب في نهاية الحرب الباردة. لكن ونظرا إلى أن النزاعات المسلحة لا تؤدي دوما إلى نتائج واضحة - مثل نصر عسكري أو اتفاقية سلام- فقد يكون من غير الواضح متى تبدأ مرحلة ما بعد الحرب، وخصوصا إذا ظل العنف المسلح منتشرًا.

يشار عموما إلى العنف المسلح الذي لا يقع خلال مرحلة النزاع أو مرحلة ما بعد النزاع بمصطلح «غير المرتبط بالنزاع»

ويتداخل مفهوم العنف المسلح غير المرتبط بالنزاع مع عدد من المجالات - من الجنائيات إلى الصحة العامة- ويتضمن الأحداث العنيفة التي يمكن تصنيفها وفقا لدافع المعتدي (مثل الدوافع الاقتصادية أو السياسية) أو المكان (مثل المحلي أو المدني) أو نوع الضحية أو المعتدي أو علاقتها (مثل العنف على أساس الجنس أو الجريمة المنظمة). ويتداخل تعريف العنف غير المرتبط بالنزاع مع مصطلحات مثل الأزمة والحالات الحساسة.

في حين أن الوصول إلى الأسلحة، بحد ذاته، لا يعتبر دافعا للعنف المسلح، فمن الجدير بالذكر أن المدنيين يملكون تقريبا ٧٥٪ من ٨٧٥ مليون قطعة سلاح مملوكة في العالم، حسب تقديرات مسح الأسلحة الصغيرة. وتملك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والعصابات جزء صغيرا من هذه الأسلحة (فقط ٣, ١٪). تملك القوات المسلحة الوطنية ووكالات تطبيق القانون اقل من ربع مخزون الأسلحة العالمي. تشير التقديرات إلى أن ٤٢٪-٦٠٪ من العنف القاتل حول العالم يتم ارتكابه باستخدام الأسلحة. ومقابل كل شخص يُقتل باستخدام سلاح، هناك على الأقل ٣ ينجون من إصابات العيارات النارية. وتحدث الغالبية من الوفيات الناتجة عن العنف في الدول والمناطق التي لا تعتبر بيئات نزاع أو ما بعد نزاع.

تحدث غالبية الوفيات الناتجة عن العنف في الدول والمناطق التي لا تعتبر بيئات نزاع أو ما بعد نزاع.

يتضمن العنف المسلح في المناطق غير المرتبطة بالنزاع جماعات مسلحة مختلفة وأشكال متباينة من العنف. وتتضمن الجماعات المسلحة الأفراد والمجموعات التي تستطيع الوصول إلى الأسلحة، وتتباين المجموعات من حيث الحجم والتبعية والهيكل.

ويمكن أن تطور العلاقات بين الجماعات المسلحة وأنواع العنف المسلح مع مرور الزمن، مع احتمالية انخراط الجماعات المسلحة في العديد من أشكال العنف. علاوة على ذلك، يمكن أن تتداخل الأنواع المختلفة للعنف المسلح وتتفاعل وتعزز بعضها بشكل متبادل. وفي الدول التي ينتشر فيها العنف المسلح بشكل كبير، يمكن أن يتعايش العنف المسلح واسع النطاق مع العنف الإجرامي وتجاوزات حقوق الإنسان والهجمات الإرهابية إلى جانب الأشكال المختلفة للعنف الشخصي.

ومن المقبول عموما أن تحتكر الدولة الاستخدام المشروع للقوة من أجل ضمان مستوى معين من الأمن الفعلي لمواطنيها. ويمكن أن تقر الدول تقويض استخدام القوة إلى الآخرين أو الاستعانة بهم، مثل شركات الأمن الخاصة. وفي حالات أخرى، تتحدى الجماعات المتمردة والعصابات والمنظمات الإجرامية الأخرى احتكار الدولة، مما يؤدي غالبا إلى فقدان الدولة للقدرة على السيطرة على العنف في بعض مناطقها أو جميعها.



رود تحمل وجوه الناس الذين قتلوا في حادثة إطلاق النار في مدرسة ساندي هوك الابتدائية في نيوتاون، كونيتيكت في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣. © Timothy Clary/ AFP Photo

ويمكن أن تسيء الحكومات أيضا احتكارها لاستخدام القوة، بتسخير العنف ضد مواطنيها لغايات السياسة. ويؤدي ضعف المؤسسات والأداء السيئ فيما يتعلق بحكم القانون إلى الإضرار بشرعية الدولة وثقة المواطنين. وفي هذه الحالات، فإن العديد من المواطنين يلجؤون إلى وسائلهم الخاصة في الحماية وغالبا ما تكون من خلال شراء السلاح ودعم قوات الدفاع المحلية الأهلية أو رفض نزع السلاح. ويمكن أن تقود هذه الخطوات إلى دوامة سلبية مع تزايد قوة الجماعات العنيفة الخاصة على حساب الحكومات.

وكانت الرغبة في الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية دائما مسببا للعنف المسلح. إن العلق بين الأراضي والمناطق والمجتمع بالفعل مسألة جوهرية لفهم العنف المسلح غير المرتبط بالنزاع. وبشكل عام، كلما زاد تنظيم المجموعة، كلما زاد اهتمامها بالسيطرة على منطقة ما. وتستخدم الجماعات عالية التنظيم العنف لتثبيت قوتها والحفاظ عليها. وتستخدم الجماعات ذات العلاقات القوية مع مجتمعاتها، مثل عصابات بانديلاس في نيكاراغوا العنف بشكل معتدل ويمكن أن تعمل كقوى امن وحماية للمجتمعات التي تعمل فيها - إما بشكل رسمي، أو كشركات أمن وحماية خاصة، أو بشكل غير رسمي. وبالمقابل، فإن الجماعات متعددة الأصول والمنابت (مثل جماعة ماراس في أمريكا اللاتينية) فإنها اقل تحفظا في استخدام العنف.

إن مسألة ارتباط العنف بحالات «النزاع المسلح» أو «ما بعد النزاع» أو «غير مرتبطة بالنزاع»، ليس مجرد تلاعب بالكلمات. فالسكان المشاركون في نزاع مسلح واضح المعالم يستطيعون الوصول إلى الموارد الدولية والتي يمكن منعها في حال عدم وضوح طبيعة النزاع. وبشكل أكثر تحديدا، يمكن أن يؤدي مسمى النزاع المسلح إلى تدخل مجلس الأمن الدولي ونشر قوات حفظ السلام الدولية وتوفير المساعدات.

غير أن الدول يمكن أن تمر بمستويات مرتفعة من العنف المسلح غير المرتبط بالنزاع عادة ما تترك لتحل أمورها بنفسها في مكافحة هذه المشاكل. بغض النظر عما إذا كانت تملك الوسائل الضرورية لذلك أم لا. وكرد على هذه الحالات، أعلنت بعض الدول «الحرب» على جماعات الجريمة المنظمة مثلا من خلال استخدام التكتيكات العسكرية في محاولة لكبح جماحها والحد من خطرهما. غير أن هذا الطريق يمكن أن يؤدي إلى تصعيد العنف.

ظهرت أساليب جديدة في التعامل مع العنف المسلح غير المرتبط بالنزاع، بما في ذلك توزيع المساعدات الإنسانية في المناطق غير المرتبطة بالنزاع ومنح حق اللجوء للسكان الهاربين من التجنيد القسري في العصابات. إلا أن المبادرات متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات - مثل إعلان جنيف حول العنف المسلح والتنمية، والذي يهدف إلى الحد من العنف المسلح في مناطق النزاع والمناطق غير المرتبطة بالنزاع، قد بدأت تلعب دورا هاما في هذا الموضوع. ■